

التجربة الرواندية

والاستفادة منها فلسطينيًا



ضمن أنشطة مشروع
تعزيز ثقافة اللاعنف

إعداد المحامي
بلال النجار

التجربة الرواندية والاستفادة منها فلسطينياً

ضمن أنشطة مشروع

"تعزيز ثقافة اللاعنف"

تنفيذ

مؤسسة بال ثينك للدراسات الاستراتيجية



سبتمبر 2020

ان الآراء الواردة في هذه الورقة لا تعبر بالضرورة عن رأي بال ثينك للدراسات الاستراتيجية أو الجهة المانحة

التجربة الرواندية والاستفادة منها فلسطينياً

إعداد المحامي: بلال النجار

تقديم:

بفعل النجاح الذي حققته التجربة الرواندية والتي تمكنت من خلال تعاملها مع الصراع إعطاء مثال للبلدان التي عانت أو ما تزال تعاني، من الحروب الأهلية أو الانقسامات الداخلية أو النزاعات المسلحة، وإظهار أن إعادة بناء دولة حديثة، على الرغم من وجود تاريخ دموي كبير من العنف والاضطهاد والنزاعات المسلحة، هو أمر واقع يمكن انجازه، إذا ما توفرت الإرادة الفعلية لذلك.

فمنذُ بداية عقد التسعينيات كانت رواندا مسرحاً لأبشع حروب الإبادة الجماعية راح ضحيتها ما يقارب المليون نسمة، هذه الجرائم دفعت نحو استقالة الرئيس بيزي مونجو الذي لم يستطع إدارة البلاد بعد أن غرقت في فوضى عارمة.

على إثر هذه الظروف، اندلعت الحرب الأهلية في رواندا بين الحكومة والحركة الوطنية الرواندية، واجهت فيها الهوتو (Hutu) الأغلبية، التوتسي (Tutsi) الأقلية. واستمر النزاع إلى أن أفضى لحدوث حرب إبادة جماعية استمرت ثلاثة أشهر.

وتعتبر المذابح التي وقعت خلال فترة النزاع رابع أكبر إبادة جماعية في التاريخ الحديث، لهذا فإن هذه الورقة ستسعى إلى تحليل هذا الصراع وعرض أسبابه وجذوره تاريخياً. وآثاره الإبادة الجماعية على المجتمع الأفريقي والأطراف المتداخلة في الصراع، وكيفية تأثيرهم لتوجيه هذا الصراع لخدمة مصالحهم ومنافعهم السياسية والإقتصادية، وذلك في سبيل الاستفادة فلسطينياً ودولياً من هذه التجربة التي رسخت نموذجاً رائداً من نماذج التعامل مع الصراع وإنهاءه.

ومع ذلك، فإن المقارنة والقياس من أجل الوصول إلى التطابق أو المقاربة بين الدول التي ليست هي الغرض من هذه الورقة، هي مهمة تكاد تكون مستحيلة على جميع المستويات، ولكن مشاركة الخبرة البشرية، لمعرفة كيفية إعادة بناء المجتمع والدولة، في أمةٍ ما عانت الأُمَم من الحروب الأهلية والصراعات الداخلية، هي أمرٌ مهم وملهم للغاية.

لذلك سنقوم من خلال هذه الورقة البحثية على تحليل ودراسة الحالة الرواندية ومحاولة عكسها على الحالة الفلسطينية من أجل الاستفادة منها في سبيل تعزيز الوحدة الوطنية بالطرق السلمية.

أصول الحرب الأهلية في رواندا

يعود النزاع في رواندا إلى الستينيات من القرن الماضي، إذ تركت سياسات وممارسات الاستعمار الأجنبي تأثيرًا كبيرًا على المجتمع والسلم الأهلي الرواندي. حيث أدت السياسات الاستعمارية إلى انقسامات عميقة - منذ ذلك الحين - بين أقلية (التوتسي) الذين يمثلون حوالي 10 %، وأغلبية (الهوتو) الذين يمثلون حوالي 85 % من مجمل سكان البلاد. إذ عمد الاستعمار البلجيكي إلى تفضيل ومحاباة الأقلية، على حساب الأغلبية، في كل مناحي الحياة تقريبًا؛ فكانت أغلب مجالات التعليم والمناصب السياسية والرسمية والحكومية والمناصب الإدارية، وما إلى ذلك، حكرًا على أقلية التوتسي؛ وقد زاد هذا الأمر من شعور الهوتو بالظلم والتعسف، وأدى في الوقت نفسه إلى حدوث تعطش للسلطة، بين أغلبية الهوتو الذين اغتتموا الفرصة - عند جلاء الاستعمار - لتحويل واقع فظ سَمَّته ممارسات الإقصاء والتمييز ضدهم، إلى ممارسات انتقام وعنف تجاه أقلية التوتسي، عند أول فرصة لاحت لهم في الأفق.

ما بين عامي 1991 و1994، بدأت حرب أهلية طاحنة بين المكونين الرئيسيين في رواندا: التوتسي والهوتو.

وفي 6 أبريل 1994، أطلق مهاجمون مجهولون صاروخًا على طائرة هابياريمانا مما أسفر عن مقتل جميع ركابها بمن فيهم رئيس رواندا وبوروندي اللذان كانا عائدتين من محادثات سلام هدفها التوصل إلى اتفاق سلام ووقف النزاع بين الهوتو - الحكومة وجماعة متمردة من التوتسي، مما أشعل أعمال قتل كبيرة.

استولى بعدها المتطرفون الهوتو على الحكم و اطلقوا حملة إبادة ضد التوتسي. و حرضوا على الإبادة الجماعية عن طريق نشر

السويدية، إلى أن إدارة الصراع هي عملية تتضمن مساحة واسعة من الإجراءات الواعدة والمهمة، للتعامل مع المشكلات الصور النمطية العنصرية عن التوتسي بانهم "الإنثويبين" الذين يريدون إعادة فرض نظام ملكي إقطاعي واستعباد الأغلبية الهوتو. تم استخدام وسائل الإعلام، لتصوير جميع المدنيين التوتسي بأنهم "طابور خامس" من الجبهة الوطنية الرواندية.

وبأوامر من وزراء الحكومة آنذاك، انقلبت غالبية سكان الهوتو في البلاد، على الأقلية التوتسية، بمشاهد انتقام إجرامية وقاسية، وقد أسفر ذلك عن مقتل حوالي مليون رجل وامرأة وطفل، خلال 100 يوم فقط.

وفي ظل عدم وجود مكان للهرب، تعرض ما يقرب من 75 % من سكان التوتسي للإبادة والقنص والضرب حتى الموت، في أغلب المدن والقرى الرواندية، وفي جميع أنحاء البلاد ككل. وقام بهذه الجرائم أغلبية الهوتو حتى الذين كانوا أصدقاء وجيران سابقين للتوتسي. وفي الوقت نفسه، قُتل أيضا أكثر من 30.000 من الهوتو المعتدلين الذين لم يشاركوا أو رفضوا المشاركة في هذه الإبادة الجماعية، إذ اعتُبروا "خائنين"، يجب التخلص منهم، ونتيجة لهذه الفظائع؛ لجأ أكثر من ثلث السكان (مليون رواتسي) إلى البلدان المجاورة، بحلول آب/ أغسطس 1994.

وكننتيجة محتملة لهذا الصراع ذكر صندوق النقد الدولي أنه بعد الإبادة الجماعية مباشرة؛ "حصل هنالك انهيار للقدرة الإدارية على مستوى الحكومة المركزية والمحلية، وحصل شلل تام في تقديم الخدمات الاجتماعية والمالية".

وكانت نتيجة هذه الكارثة ضخمة على جميع قطاعات الدولة، في السنوات اللاحقة للإبادة، حيث أنتجت واقعاً كان فيه 80% من الموظفين العموميين دون شهادة المرحلة الثانوية، و3.5% فقط من موظفي وزارة الصحة كانوا أطباء أو ممرضين مؤهلين، بحلول عام 1998، بالإضافة إلى حدوث انهيار للقدرة الإدارية على مستوى الحكومة المركزية والمحلية، وحصل شلل تام في تقديم الخدمات الاجتماعية والمالية

الركائز الأساسية لإنهاء الصراع وإعادة البناء في رواندا

لقد جرت العديد من المحاولات لعقد اتفاقيات سلام بين النظام والمعارضة، إلا أن هذه المحاولات كانت دون جدوى نتيجة تعنت أطراف الصراع في التوصل لتسويات لإنهاء النزاع السياسي، في ظل استمرار أعمال العنف والقتل وإطلاق النار بين مليشيات المعارضة المسلحة وبين الجيش التابع للنظام بالإضافة إلى النظرة الدونية التي يملكها كل طرف تجاه الطرف الآخر وعدم تقبل الآخر، حتى تم التوصل لاتفاق أروشا للسلام، الذي عقد في تنزانيا برعاية إقليمية والتي كان لها دور كبير في إنهاء الحرب الأهلية الدموية، وقد نجحت هذه المحاولات عندما شعر أطراف النزاع بالخسائر الفادحة التي وقعت نتيجة الحروب الأهلية الطاحنة، فما كان أمامهم سوى الايمان بمبدأ الاختلاف وتقبل الآخر، رافعين شعار (لا اباداة ولا احتكار للسلطة بعد الان)

ويشير معهد GTZ الألماني، إلى أن إدارة الصراع تعتبر محاولة لتنظيم الصراع، وذلك من خلال العمل على منع، أو إنهاء العنف، كما أن عملية إدارة الصراع تسعى بحد ذاتها لجلب حلول بناءة، من جميع أطراف الصراع، والتي يمكن الاستفادة منها، بينما تشير بعض الدراسات الصادرة عن وزارة الخارجية

، سواء العسكرية أو الإنسانية أو الاقتصادية الاجتماعية - والسياسية، والتعامل مع البيئة المؤسسية في مختلف مراحل الصراع.

وبعد أن وضعت الإبادة الجماعية أوزارها، شكّلت الحكومة لجنة باسم: (المفوضية الوطنية للوحدة والمصالحة)، التي تُعنى بلمّ شعث المجتمع الذي عانى كثيراً ويلات الإبادة الجماعية، كما أعادت الحكومة النظر في الحلول المحلية (Home grown solutions) المتجذرة في ثقافة الروانديين، والتي يمكن أن تسهم في تقديم الحلول الناجحة، وفي إعادة بناء الوطن والمواطن، وقد تم الاعتماد على عدة استراتيجيات من أجل الخروج من هذه الأزمة من خلال الاستفادة من التجارب الدولية الأخرى، وقد كان من أبرز هذه الاستراتيجيات: -

أولاً: المحاكمات الجماعية، والمحاكم التقليدية (غاتاشا Gacaca):

رأت الحكومة الرواندية أن من أهم الاستراتيجيات والركائز الأساسية لتحقيق العدالة والمصالحة في رواندا، هو محاكمة جميع المتهمين بالتخطيط للإبادة الجماعية أو بارتكاب فظائع خطيرة، بما في ذلك الاغتصاب، وبحلول

منتصف عام 2006، كانت المحاكم الوطنية قد حاکمت حوالي 10,000 من المشتبه في ارتكابهم جرائم الإبادة الجماعية أمام المحاكم الوطنية.

وبسبب كثرة المتهمين الذي تجاوز عددهم الآلاف ومن أجل ضمان محاكمة جميع المتهمين بأسرع وقت ممكن، فقد عملت الحكومة الرواندية في عام 2005 على إنشاء نظام المحاكم المجتمعية التقليدية المسمى "Gacaca" (GA-CHA-CHA) والتي كانت موجودة قديماً في رواندا قبل الاستعمار وتسير وفق العادات والتقاليد السائدة؛ إلا أن الدولة الرواندية قد تدخلت في هذه المرحلة وإعادة الهندسة الاجتماعية والقانوني لهذه المحاكم بحيث جعلتها تعمل في ظل توفر الرقابة الرسمية عليها كما وعينت موظفين لتدوين الملاحظات خلال المحاكمات، وقد حددت الحكومة الرواندية أهداف هذه المحاكم في " معرفة الحقيقة حول ما حدث، تسريع الإجراءات القانونية بالنسبة للمتهمين بإرتكاب جرائم الإبادة الجماعية، القضاء على ثقافة الإفلات م العقاب، إجراء عملية مصالحة بين الروانديين وتعزيز وحدتهم، استخدام قدرات المجتمع الرواندي للتعامل مع مشاكلة من خلال نظام عدالة قائم على العادات الرواندية"، وقد تم اختيار قضاة هذه المحاكم من خلال دعوة المجتمعات على المستوى المحلي لإنتخابهم، وذلك من أجل تعزيز الثقة بهذه المحاكم، وقد أصدرت هذه المحاكم عقوبات مختلفة على المتهمين المتورطين في ارتكاب جرائم، إلا أن العقوبات كانت أقل إذا كان الشخص تائباً وسعى إلى المصالحة مع المجتمع. وفي كثير من الأحيان، عاد المعترف بهم المعتقلين إلى منازلهم دون أي عقوبة إضافية ومنهم من كانت عقوبته على شكل تقديم خدمة للمجتمع. وخلال هذه الفترة عقدت أكثر من 12000 محكمة مجتمعية نظرت في أكثر من 1.2 مليون قضية في جميع أنحاء البلاد، وقد تم إغلاق محاكم Gacaca رسمياً في 4 مايو 2012.

ومن أجل تحديد من سيخضع لهذه المحاكم فقد تم وضع تصنيفات تعتمد على نوع الجريمة؛ فالمشتبه بهم بإرتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الانسانية يخضعون لمحاكم الغاتشاشا، وكان بإمكان المتهمين استئناف الأحكام الصادرة بحقهم أمام محكمة استئناف الغاتشاشا، أما أولئك الذين يتم تحديدهم على أنهم الأشخاص المسؤولون أكثر من غيرهم وعلى أنهم من منظمي أعمال العنف، فتتم محاكمتهم من قبل المحاكم العادية.

وقد تضمنت عملية المحاكمة جبر الضرر لكل شخص وقع عليه أذى من الجرائم المرتكبة، وقد اتخذت عملية جبر الضرر عدة صور منها ما تتضمن عناصر مادية (كالمدفوعات النقدية أو الخدمات الصحية على سبيل المثال) فضلاً عن أشكال رمزية (كالاعتذار العلني أو إحياء يوم للذكرى).

ثانياً: إعادة بناء الجيش الرواندي وقوات الأمن

بعد جرائم الإبادة الجماعية التي حدثت، سعت السلطات الرواندية الجديدة بقيادة رئيس رواندا بول كاجامي من أجل إعادة هيكلة السلطات العسكرية في البلاد، وذلك من خلال اعتماد برامج لتحويل القوات العسكرية الغير نظامية أو إعادة دمجها و تسريح بعضها أحياناً، بعد نزع سلاحها وتجريد المقاتلين السابقين من مناصبهم، وذلك بهدف إعادة تأهيل وهيكله هذه القوات، لا بهدف الإقصاء.

ومن أجل تشجيع هذه الإصلاحات دون تدمير أو حلّ الجيش الرواندي؛ زادت السلطات الجديدة حجم الجيش الجديد وميزانيته، وذلك بالتوازي مع تحويل عقيدة الجيش، من عقيدة الولاء العرقي والعصبية، إلى عقيدة الولاء الخالص للدولة الرواندية ككل.

وقد ساعد ذلك في استيعاب العدد الهائل من المقاتلين السابقين، وتشجيعهم على أن يكونوا تحت مظلة الدولة الجديدة، وساهمت هذه الخطة -فضلاً على تجنيد الآلاف- في توفير فرص عمل لآلاف آخرين من اللاجئين الروانديين الذين عادوا إلى البلاد، بعد عام 1994.

وقد بذلت الحكومة الرواندية جهداً كبيراً من إدماج جميع القوات السابقة في الجيش، حتى قوات الهوتو السابقة، وتعزيز روح التضامن والانضباط، من خلال تفعيل برنامج اندماج عسكري نشط تمّ تقديمه وتطبيقه مباشرة بعد الإبادة الجماعية. ويشتمل برنامج "التضامن" هذا على إدراج تعليم سياسي مكثف لجميع عناصر الجيش، ويعمل على استحضار تاريخ ودور الجيش الوطني ما قبل الاستعمار في خدمة البلاد دون تمييز عرقي، كما يعمل هذا البرنامج على تعزيز الوحدة التاريخية للروانديين، وبناء عرى الصداقة داخل أفراد الجيش، من خلال العيش معاً والعمل جنباً إلى جنب دون تمايز عرقي، كما وتم من خلال هذا البرنامج نشر المجندين في مجتمعهم السابق، لتأدية خدمات اجتماعية مختلفة بين المواطنين، حيث يساعدون ويساهمون في "نشر صورة جيدة" عن المساواة والاندماج في ظل الحكومة الجديدة، وبذلك أصبحت مؤسسة الجيش تمثل نموذجاً للوعي والالتزام والمساواة بين الروانديين

وسرعان ما أصبح الجيش الرواندي معروفاً، كواحد من أكثر القوات ذات الكفاءة العالية والتمكّن قتالياً، وواحدًا من أفضل القوات المنضبطة في أفريقيا.

ثالثاً: تعزيز الوحدة والمصالحة في رواندا

ركزت الحكومة الرواندية الجديدة من أجل إنهاء الصراع والانتقال لمرحلة بناء الدولة والتنمية على عملية المصالحة من خلال إعادة بناء الهوية الرواندية، تحقيق التوازن بين العدالة والحقيقة والسلام والأمن. ومن أجل التأكيد على ذلك فقد تم تضمين هذه المبادئ في الدستور الرواندي الجديد والذي نص على أن "جميع الروانديين لهم حقوق متساوية"، كما صدرت قوانين لمحاربة التمييز وأيديولوجية الإبادة الجماعية المثيرة للانقسام.

كما وحظر الدستور الجديد استخدام مسميات الهوتو والتوتسي، كما وجرم استخدام أي خطاب له طابع عرقي، وتدرجياً بدأت هذه الخطة في تحقيق صدى إيجابي في المجتمع، إذ عاد اللاجئون إلى بلادهم واجتهدت المنظمات المسؤولة عن إعادة الحقوق للضحايا.

وفي عام 1999 تم تأسيس المفوضية الوطنية للوحدة والمصالحة والتي تولت المسؤولية الأساسية عن جهود المصالحة في رواندا. واستخدمت النهج التالية من أجل تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة:

- إنغاندو: برنامج لتعليم السلام؛ من عام 1999 إلى عام 2009، شارك أكثر من 90.000 رواندي في هذه البرامج، التي تهدف إلى توضيح تاريخ الرواندي وأصول الانقسام بين السكان، وتعزيز الوطنية ومحاربة أيديولوجية الإبادة الجماعية.

- Itorero: تأسس برنامج Itorero في عام 2007، وهي أكاديمية للقيادة لتعزيز القيم الرواندية وتنمية القادة الذين يسعون جاهدين لتنمية المجتمع. وما بين عامي 2007 إلى 2009، شارك في هذه الأكاديمية 115228 مشاركاً، وقد تم من خلال هذه الأكاديمية تربية المواطنين الشباب على الفهم والتعلق بثقافتهم، وتشجيع المشاركين على مناقشة برامج وطنية مختلفة، والقيم الإيجابية للثقافة الرواندية التي من الممكن أن تساعد في تنمية قدراتهم على ممارسة الحكم، وعلم النفس، والعمل، والمساعدة المتبادلة، والحياة، والتعاون مع الآخرين.
- وقد كان هذا النهج من أفضل الأساليب في التصدي للتحديات الإنمائية في رواندا، وسجلت بالفعل إنجازات مهمة، باعتبارها فرصة للالتقاء المواطنين، والوقوف جنباً إلى جنبٍ من أجل إيجاد الحلول والبدائل لمشكلات محددة، وذلك باستخدام أدوات الثقافة التقليدية.
- الحلقات الدراسية: وتهدف هذه الحلقات إلى تدريب قادة القواعد الشعبية وقادة الأحزاب السياسية والشباب والنساء على تقديم المشورة بشأن الصدمات وتخفيف حدة النزاعات وحلها ونظم الإنذار المبكر.
- القمم الوطنية: منذ عام 2000، تم تنظيم العديد من القمم الوطنية حول مواضيع تتعلق بالعدالة والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والأمن القومي والتاريخ الوطني.
- البحث: نشرت اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة عدداً من الدراسات التي تبحث في أسباب النزاعات في رواندا وكيفية تخفيفها وحلها.

رابعاً: وضع خطط للنمو الاقتصادي والتنمية وبناء الدولة

كانت بداية الصعود لرواندا من مستنقع الحرب والدم مع بول كاغامي الذي تولى السلطة في عام 2000 ، وحدد استراتيجية ورؤية واضحة لإدارة البلاد وإنقاذها من الفوضى التي التهمت ثرواتها وأبنائها، وكانت أولى الأهداف لديه هي توحيد الشعب وانتزاعه من الفقر .

وعلى الرغم من حالة اليأس التي غزت قلوب الروانديين نتيجة الحرب الطاحنة، إلا أن حكومة البلاد في ذلك الوقت كان لديها موقف مختلف، فوضعت خطة لتطوير الزراعة، وجلبت خبراء أجانب لأجل ذلك، وأنشأت شبكة هاتفية للمعلومات الزراعية ومكتباً للتصدير ونقل المحاصيل، ووفرت الأسمدة بأسعار رخيصة، ومعدات زراعية للتأجير بأسعار مشجعة.

كما وفرت الحكومة قروضاً ميسرة للمزارعين، لتظهر نتيجة ذلك خلال 5 سنوات فقط، فعلى سبيل المثال ارتفع إنتاج القهوة من 30 ألف طن بعد الحرب إلى 15 مليون طن بعد الأعوام الـ5 التي تلت الحرب، وأصبح يعمل أكثر من 70% من سكان رواندا في القطاع الزراعي، ولذلك انخفضت مستويات الفقر عندما ارتفعت إنتاجية الأغذية، فمن عام 2010م إلى عام 2014م ارتفعت قيمة إنتاج الغذاء من 1.2 مليون دولار إلى 2 مليون دولار، بزيادة 60 بالمائة.

وبحسب الكاتبة "غريس إيسون"، فقد أشار الخبراء إلى أنّ النمو السريع في الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي كان بسبب مجموعة من الممارسات والإصلاحات الحكومية المتعددة، مثل برنامج تكثيف المحاصيل، وقانون تدعيم استخدام الأراضي، اللذان نُفِذَا في عامي 2007 و2008م على التوالي؛ ما زوّد المزارعين بالموارد والتدريب الذي يحتاجونه لزيادة الإنتاج.

ولم يقتصر الأمر على تطوير الزراعة فحسب؛ بل شجعت أيضاً الاستثمارات الخارجية، ففي حين كان رجل الأعمال بدول كثيرة يحتاج إلى أسابيع أو شهور ليحصلوا على ترخيص للعمل داخل الدولة، إلا أن رواندا وضعت قانوناً جديداً للاستثمار، وأنشأت ما يُعرف بنظام "الشباك الواحد"، الذي يمكّن المستثمر من إنهاء جميع الإجراءات في مكان واحد وخلال بضعة ساعات، كما وعملت على تأسيس مجلساً استشارياً للاستثمار والتطوير، كان أعضاؤه من الروانديين ذوي الكفاءات العليا والمنتشرين في مختلف دول العالم، وألغت رواندا التأشيرة لجميع الأجانب، سواء أكانوا أفرقة أم أوروبيين أم غيرهم. وهذا ما جعل العاصمة كيغالي أكثر العواصم الأفريقية استقبالية للسياح الأجانب حالياً، بالنظر إلى هذه التسهيلات وسلسلة الإجراءات في مطارها الدولي.

وقد ساهمت هذه الممارسات والخطط في تطور النتائج الداخلي الخام عشرة أضعاف في غضون 13 سنة، فبعدما كان لا يتعدى 900 مليون دولار سنة 1994، أصبح يناهز 9.14 مليار دولار سنة 2017. وتحولت إلى واحدة من أهم الاقتصادات الناهضة في العالم بمتوسط معدل نمو 7.5% عام 2017، وصنفت وفق تقرير لمنظمة دول "الكوميسا" لسنة 2016، كأول دولة في أفريقيا جذباً للمستثمرين ورجال الأعمال.

كما وتم وضع خطط مفصلة تسعى نحو تعزيز ثقافة الوحدة والمصالحة الوطنية وتطوير التعليم وتنمية قدرات الشباب وإعادة تدريس التاريخ بطريقة تعزيز ثقافة السلم الأهلي.

كيف نستفيد من التجربة الرواندية فلسطينياً:

إن من أكثر الأمور والنقاط التي ساهمت في إحداث التحولات الجذرية برواندا، والخروج من دائرة الحروب الأهلية والصراعات والانقسامات، هي اتفاق جميع المواطنين في رواندا إلى حلّ الخلافات بطريقة: (لا غالب ولا مغلوب)، بمعنى أنّ الخسارة كانت لجميع الأطراف، من هنا استطاعت رواندا أن تداوي جراحاتها.

أما على المستوى السياسي؛ فقد اتفقت الأحزاب في الحكومة والمعارضة على نقاطٍ، هي بمثابة خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها مهما بلغ بينها الخلاف، بالإضافة إلى تطبيق نظام العدالة التشاركي وإنشاء لجنة الوحدة والمصالحة الوطنية.

وبعد استعراض الجذور التاريخية والأحداث الدراماتيكية للصراع في رواندا، نتساءل عن مدى إمكانية الاستفادة من التجربة الرواندية فلسطينياً لإنهاء حالة الانقسام السياسي الفلسطيني الذي راح ضحيته عدد من الأبرياء.

وعلى الرغم من أوجه التشابه بين التجريبتين والمتمثلة في سبب كل من النزاعيين والقائم على عدم قبول الآخر والتعصب وعدم حل الخلافات السياسية بالطرق السلمية، بالإضافة إلى التشابه في الآثار الناتجة عن كل من النزاعين باختلاف حجم الآثار؛ مثل وقوع ضحايا وتدمير مؤسسات الدولة ونهب الممتلكات وحالات التعذيب وحدث أنقسام سياسي، وعلى الرغم من ذلك فإن تاريخ وسياق هذه النضالات في الحالتين لم تكن هي نفسها تماماً، حيث أن وحشية التمييز العنصري في رواندا قد تضمنت انتهاكات لحقوق وكرامة الإنسان، وأن مواجهتها قد أخذت طابعاً معيناً، وأنه من الصعب المقارنة بين التجريبتين بشكل كلي، حيث أن الصراع في فلسطين له طابع خاص يختلف عن الذي حصل في رواندا، بالرغم من أوجه التشابه آنفة الذكر؛ إلا أننا ومن خلال هذه الورقة سنحاول الاستفادة من التجربة الرواندية

خاصة بعد استعراضها وبيان تفاصيلها، وذلك من خلال استعراض الحالة الفلسطينية ومحاولة وضع حلول مقبسة ومستوحاة من التجربة الرواندية مع احداث بعد التعديلات التي تساعد في تطبيقها على الحالة الفلسطينية.

يعتبر الانقسام السياسي الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس العقبة الأساسية أمام المصالحة بين الأطراف الفلسطينية، وهذا ما يتشابه مع الخلاف الذي كان قائماً بين قبيلة الهوتو والتوتسي في رواندا، وتعود جذور غياب الثقة بين الفصيلين إلى الانقسام عام 2007، والذي أدى إلى الانفصال بفعل سيطرة حماس على قطاع غزة بعد فوزها في انتخابات المجلس التشريعي في العام 2006، بعد فترة من التصادمات العنيفة بين القوى الأمنية التابعة لحركتي فتح وحماس مخلفاً ما يزيد عن 490 قتيلاً فلسطينياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى المئات من الإصابات وحالات التعذيب والاعتقال خارج إطار القانون، بالإضافة إلى تدمير المؤسسات الرسمية وإضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية بكل مكوناتها.

ومنذ حدوث الانقسام وحتى يومنا هذا وقعت كل من حركتي حماس وفتح عدة اتفاقيات مصالحة، وتدخلت عدة أطراف خارجية اقليمية ودولية من أجل إنهاء الانقسام وتعزيز الوحدة والمصالحة المجتمعية، إلا أن جميع هذه الاتفاقيات والمبادرات والمحاولات باءت بالفشل لغياب العزيمة والإرادة الحقيقية لتنفيذ المصالحة واقتصار الأمر على مجرد الخطابات والشعارات الإعلامية، حتى بات المواطن الفلسطيني فاقداً الثقة بأي محاولة تتخذ من شعار إنهاء الانقسام شعاراً لها.

وإذا أردنا أن نتجاوز هذه الأزمة الحقيقية التي تهدد الدولة الفلسطينية بكل مكوناتها، وتجنب تكرار فشل المحاولات السابقة، فلا بد لنا الاستفادة من التجارب الدولية السابقة في إنهاء الصراع وتعزيز السلم الأهلي والمصالحة الوطنية وعلى رأسها التجربة الرواندية، فالجميع مطالب بالضغط نحو السير وفق خطة واضحة تعتمد على الاستفادة من التجارب الدولية وتستند كذلك على ركائز العدالة الانتقالية؛ ومن أجل ذلك لا بد أن تسير عملية المصالحة الوطنية الفلسطينية وفقاً للنقاط التالية: -

أولاً: الملاحظات القضائية

تعتبر عملية الملاحقة القضائية من أهم النهج المتبعة في العدالة الانتقالية، وتقوم الملاحقة القضائية على أساس كفالة محاكمة جميع المسؤولين والمشاركين في ممارسة الانتهاكات الخطيرة للقانون الداخلي والقانون الدولي الانساني وكذلك الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الانسان، بحيث تتم هذه المحاكمات وفقاً للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، ومعاقبة الجناة حسب الاقتضاء، وتستلزم عملية المحاكمة حتى تتمتع بالشرعية والمصادقية أن تتم بطريقة موضوعية وغير تمييزية بغض النظر عن هوية الجناة المزعومين، وتعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات الهامة لحرز تقدم ملحوظ في عملية المصالحة الفلسطينية، وتتطلب هذه الخطوة حتى تتم بالشكل القانوني أن يتم تعزيز وتطوير قدرات وطنية مختصة للتحقيق والمقاضاة وكذلك سلطات قضائية مستقلة وفعالة وأن يتاح للمتهمين دفاعاً قانونياً مناسباً، وتوفير حماية ودعم للشهود والضحايا.

كما يتطلب هذا الأمر إصلاحاً شاملاً للجهاز القضائي الفلسطيني الذي أصبح مسيطراً عليه من قبل السلطة التنفيذية ومسيب بدرجة أفقدت ثقة المواطنين به مما دفع الكثير منهم للجوء إلى آليات العدالة الغير رسمية بدلاً من وضع ثقتهم بالمحاكم.

ولا بد من أجل تحقيق اصلاحاً حقيقياً للجهاز القضائي الفلسطيني الاستفاده من تجارب الدول الأخرى في عملية الإصلاح خاصة تلك الدول الخارجة من نزاعات داخلية وحروب أهلية مثل رواندا، والتي عملت على تعزيز مبدأ جديداً يساهم في الحفاظ على السلم الأهلي، يعتمد على قاعدة أن الجميع في رواندا، سواء أكانوا أفراداً أم جماعات أم مؤسسات، كما وقامت بإجراء إصلاحات جوهرية للجهاز القضاء تتمثل في الحظر المطلق للتمييز بين الأفراد لأي سبب كان، بالإضافة إلى إعادة تأهيل جميع العاملين في الجهاز القضائي، وحظر تدخل السلطة التنفيذية بالجهاز القضائي لأي سبب كان، وتعزيز هذه الإصلاحات وحمايتها من خلال النصوص الدستورية التي وردة في دستور رواندا الجديد.

وعلى الرغم من خطورة الانتهاكات التي ارتكبت من قبل الطرفين خلال فترة الاقتتال الداخلي؛ إلا أن حركتي حماس وفتح لم تبتدأ أي جهد للتحقيق في الجرائم التي ارتكبت من قبل القوات التي تخضع لسيطرتها.

فهذا الملف الذي يتجنب الكثير الحديث فيه أو فتحه يعتبر من أهم الركائز الأساسية التي تقوم عليها فكرة المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وهو من أهم الوسائل التي تشجع الضحايا وذويهم على التسامح وتجاوز الماضي خاصة عند رؤيتهم مرتكبي هذه الجرائم يتلقون عقابهم على أفعالهم التي ارتكبوها بحقهم، وهذا ما سارت عليه حكومة رواندا الجديدة من أجل تجاوز مرحلة الصراع والحروب الأهلية الداخلية، خاصة وأن عملية المحاسبة تشكل رادعاً لارتكاب انتهاكات جديدة وإدانة رسمية للجرائم المرتكبة.

ثانياً: جبر الضرر وتعزيز المصالحة

تسعى برامج جبر الأضرار نحو توفير سبل الإنصاف عن الانتهاكات الممنهجة لحقوق الانسان التي ارتكبت فترة الاقتتال الداخلي، وقد تتخذ عملية جبر الضرر أشكالاً مختلفة، من بينها رد الحق، والتعويض النقدي، وإعادة التأهيل وتقديم الخدمات الطبية والنفسية والرعاية الصحية، والترضية، وضمانات عدم التكرار، بالإضافة إلى الاعتذارات الرسمية العلنية وبناء المتاحف والنصب التذكارية وتخصيص أيام لإحياء الذكرى، وعند التدقيق في التجربة الرواندية نجد أن الحكومة قد حرصت على تطبيق مبدأ جبر الضرر للضحايا وذويهم مما ساهم في تقبل الانتهاكات التي وقعت عليهم والاستعداد للانتقال لمرحلة الوحدة والبناء.

أما في الحالة الفلسطينية فقد تم انشاء لجنة المصالحة المجتمعية بناءً على اتفاقية القاهرة عام 2011، من أجل تشجيع السلم الأهلي ودعم المصالحة بين حركتي حماس وفتح، وتتمثل أهدافها في: استعادة الوحدة الفلسطينية من خلال إنهاء الملفات الأهم لقضايا ضحايا الاقتتال الداخلي، وإنهاء التوتر والخلاف بين العائلات التي فقد بعضاً من أفرادها خلال الاقتتال، ووضع حد للتبريرات التي تشكل غطاءً لمرتكبي الجرائم في فترة الاقتتال، إضافة إلى تشجيع المصالحة الاجتماعية والمجتمعية لإنهاء الانقسام.

وعلى الرغم من هذه الأهداف الطموحة للجنة؛ إلا أنها لم تجتمع بصورة منتظمة ولم تقم بالدور المنوط بها بشكل كامل.

ومن خلال الواقع المعاش يلاحظ أن مسألة التعويضات في السياق الفلسطيني لم تأخذ الاهتمام الكامل رغم أهميتها وخطورتها، إلا أن هناك جهود تم ممارستها في سبيل جبر الضرر؛ وتمثلت هذه الجهود بالدور الذي قامت به "اللجنة الوطنية الإسلامية للتنمية والتكافل الاجتماعي"، من خلال دفع تعويضات مالية لبعض أهالي الضحايا. وأنجزت هذه اللجنة نحو 174 حالة، من خلال دفع مبلغ 50,000 دولار لكل حالة.

وعلى الرغم من تشابه هذه اللجنة مع المفوضية الوطنية للوحدة والمصالحة والتي تولت المسؤولية الأساسية عن جهود المصالحة في رواندا، إلا أن اللجنة المشكلة في قطاع غزة لم تتوصل إلى نتائج مرضية بعد عملها، وهذا يعود إلى عدة أسباب أهمها؛ أن هذه اللجنة لم تحظي بإجماع فلسطيني نظراً لإقتصار تشكيلها على بعض الأحزاب والأطراف السياسية الفلسطينية، مما أثر على طريقة تعاظم المجتمع الفلسطيني معها وعلى النتائج التي أحرزتها هذه اللجنة، كما أن طريقة عمل هذه اللجنة لم في حبر الضرر لم يكن مرضياً لجميع أهالي الضحايا بل إن بعض أهالي الضحايا رفضت رفضاً مطلقاً الطريقة التي تقوم بها اللجنة والمتمثلة في التعويض المادي دون اتخاذ إجراءات قانونية وعقابية بحق مرتكبي الجرائم، إضافة إلى ذلك أن هذه اللجنة شكلت في قطاع غزة دون الضفة الغربية.

إن اعتماد عملية المصالحة على التعويض المادي فقط مقابل العفو يعتبر مساساً واضحاً بحقوق الضحايا، وحماية لمرتكبي الجرائم، لذا فإن عملية جبر الضرر يجب أن تكون كاملة وشاملة لجميع الوسائل والأدوات التي تحفظ حقوق الضحايا وتضمن معاقبة مرتكبي الجرائم.

كما أن عملية المصالحة بحاجة إلى استراتيجية واضحة ومحددة يُجمع عليها لكل الفلسطيني ويساهم الجميع في صياغتها، على أن تشمل برامج وأدوات تعزز المصالحة من خلال نشر الوعي المجتمعي لجميع فئات المجتمع وإدماج مفاهيم المصالحة في البرامج والمناهج الدراسية.

ثالثاً: إصلاح المؤسسات

تعتبر عملية إصلاح المؤسسات العامة عملية أساسية في العدالة الانتقالية، وذلك من أجل تحويل المؤسسات العامة التي أدامت الصراع والانقسام إلى مؤسسات تدعم العملية الانتقالية وتصور سيادة القانون، خاصة وأن الاقتتال الداخلي في الحالة الفلسطينية أنتج انعكاسات مدمرة على مؤسسات الدولة الفلسطينية والعاملين فيها بشكل وجه العاملين في هذه المؤسسات نحو خدمة سياسة ممنهجة للقمع والاضواء، بالإضافة إلى خرق القانون وتوظيفه للمصالح الحزبية، وعد الخضور للرقابة والعمل بالتعليمات الحزبية.

كما وتعتبر عملية الإصلاح المؤسساتي في الحالة الفلسطينية أحد المداخل الأساسية لضمان عدم تكرار ما جرى من انتهاكات وتجاوزات، بالإضافة إلى توفير الضمانات الدستورية والقانونية للحماية من ذلك.

ويجب أن تشمل عملية الإصلاح عدة مجالات في الحالة الفلسطينية، من أبرزها الإصلاح الدستوري، ومراجعة القوانين خاصة تلك التي صدرت فترة الانقسام، بالإضافة إلى ضمان استقلال القضاء والنهوض به، وإخضاع مؤسسات

الأمن للرقابة، تسيير شؤون الدولة على قاعدة الشفافية والمساءلة، وتدريب موظفي الدولة العاملين في القضاء والأمن والشرطة والإعلام.

ومن أجل أن تكون عملية الإصلاح المؤسساتي تسيير وفق خطط ومنهجية واضحة؛ فيجب أن تعتمد عملية الإصلاح على لجان تقصي الحقائق التي يتم إنشاءها في إطار عملية العدالة الانتقالية، بحيث تعمل هذه اللجان على تحديد أولويات الإصلاح المؤسساتي، بالإضافة إلى تحديد مواطن الخلل في التشريعات الفلسطينية والتي سمحت بحدوث الاقتتال الداخلي، كما وتحدد هذه اللجان مواطن الإصلاح المنشود والتي تكون الدولة والمجلس التشريعي والأحزاب السياسية وغيرها مسؤولة عن تنفيذها ضمن السياسات العمومية للبلاد.

رابعاً: تشكيل لجان الحقيقة

تعمل الدول والحكومات التي مرت بفترات من النزاعات والصراعات والانقسامات الداخلية على تشكيل لجان تكون مهمتها كشف الحقيقة من خلال السعي نحو تقصي انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الماضي.

ودائماً ما تبرز خلال المرحلة الانتقالية الحاجة إلى فهم ما جرى وسببه، خاصة وأن التعقيم الممارس من قبل أنظمة الاستبداد والقمع يجعل فظاعات حقوق الإنسان والانتهاكات المرتكبة خلال الاقتتال الداخلي غير معروفة من حيث أبعادها وحجمها ومجالاتها، فيما تعتبر لجان الحقيقة هيئات تحقيق غير قضائية أو شبه قضائية، تتولى تقصي أنماط العنف المرتكبة في الماضي، وكشف أسباب تلك الأفعال الهدامة وتبعاتها مما يسهل عملية الإصلاح وإنهاء الاقتتال الداخلي والتعامل مع آثاره وتجنب حدوثه مرة أخرى.

وفي العديد من التجارب الدولية خاصة التجربة الرواندية، فقد نجحت عملية تشكيل لجان الحقيقة في تسهيل الحوار وإحراز تقدم حقيقي نحو المصالحة، ولذلك فقد بات الإفصاح عن الحقيقة المتعلقة بالأحداث الماضية من خلال هذه اللجان شرطاً لازماً لتحقيق العدالة الانتقالية والحد من الآثار الناتجة عن الاقتتال الداخلي.

وعلى صعيد الحالة الفلسطينية وبالرغم من أهمية تشكيل لجان الحقيقة، ومن خلال مراجعة المحاولات السابقة لإنهاء الإنقسام السياسي الفلسطيني نجد بأنه لم يسبق الحديث خلال جولات المصالحة عن تأليف لجنة تقصي الحقائق، وهذا يشير بشكل واضح إلى غياب الجدية والحماس تجاه مصالحة وطنية حقيقية، لذا لا بد أن تضم جميع حوارات المصالحة الوطنية نقطة هامة وهي تشكيل لجنة تقصي حقائق، خاصة وأن عملية الإصلاح تعتمد بشكل أساسي على نتائج هذه اللجان.

وكانت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان عام 2017 قد قدمت رؤية تحمل فكرة تأسيس "هيئة الإنصاف والمصالحة"، تكون بمثابة لجنة حقيقة وفق مفاهيم ورؤية العدالة الانتقالية عبر العالم، وتختص في التقييم والبحث والتحري واقتراح التوصيات ذات العلاقة بالأحداث التي وقعت خلال فترة الاقتتال الداخلي، وتسعي إلى البت في طلبات التعويض التي يقدمها الأفراد، وينحصر عملها في الانتهاكات التي تمس حقوق الإنسان، وتؤدي أعمالها خلال نطاق زمني محدد، ويتم تشكيل هيئة الإنصاف والمصالحة بقانون، يحدد اختصاصاتها وتشكيلها وآليات عملها، ويوفر لها ضمانات الاستقلال وسرعة الإنجاز، إلا أن هذه اللجنة تتاح لها الفرصة للعمل على أرض الواقع، لذا يمكن لنا الاستفادة من

هذه اللجنة من خلال تفعيلها بشكل حقيقي مع ضمان حيادها وعدم التدخل في عملها خاصة من جهة السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى ضمان استقلالية الأفراد العاملين فيها.

الخاتمة

بعد استعراض التجربة الرواندية ومحاولة الاستفادة منها فلسطينياً أصبح واضحاً إمكانية تحقيق مصالح وطنية ومجتمعية شاملة بغض النظر عن حجم الجرائم والانتهاكات التي ارتكبت؛ إلا أن ذلك مرهون بتوفر الإرادة الحقيقية لدى أطراف الانقسام والفواعل الأخرى، بالإضافة إلى السير وفق النهج والآليات التي تم استعراضها سابقاً.

وفي الختام يجب التأكيد على أن عملية المصالحة لا تعني - كما يتبادر إلى الذهن - طمس الحقيقة وطي الصفحة دون قراءتها، بل إنها تعد هدفاً يتم تحقيقه من خلال إنجاز جميع المكونات المشار إليها سابقاً من "ملاحقة قضائية، وجبر الضرر، وإصلاح المؤسسات، وتشكيل لجان الحقيقة"، فالمصالحة لا تعني النسيان؛ لأنه لا بد من الحفاظ على الذاكرة بشكل يمكن الشعوب من استخلاص الدروس لكيلا يتكرر ماجرى.

ولا شك في أن عملية المصالحة لها مداخل وطرق كثيرة منها السياسية والقانونية وإيجاد آليات للحوار، وتعزيز هوية مشتركة بين الأطراف المنقسمة فلسطينياً، بالإضافة إلى صياغة استراتيجية مجتمعية مشتركة تستوجب الدفاع عنها من قبل المجتمع.

المراجع:

- سوارت، ميا، 2019، المصالحة الفلسطينية وإمكانية تحقيق العدالة الانتقالية، مركز بروكجز، ط1، الولايات المتحدة الأمريكية، واشنطن، ص10-16.
- الطيب، هايدي، 2014، العدالة الانتقالية في السياقات العربية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ط1، ص23-30.
- بان كي مون، 2010، نهج الأمم المتحدة في شأن العدالة الانتقالية، الأمم المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، واشنطن، ص10-12.
- منظمة العفو الدولية، 2008، الاقتتال الداخلي انتهاكات فلسطينية في غزة والضفة الغربية، الولايات المتحدة الأمريكية، نيويورك، ص10.
- برنامج التدريب المهني، 2006، تحليل الصراعات، ط1، ص5.
- الجزيرة، 2017، ضحايا الانقسام الفلسطيني.. تعويض وعدالة انتقالية،

<https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/9/25/%D8%B6%D8%AD%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D8%B3%D8%A7%D9%85->

[%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%AA%D8%B9%D9%88%D9%8A%D8%B6](#)

- ملتقى الباحثين السياسيين العرب، 2020، الصراع الدولي : دراسة حالة رواندا وبوروندي، <http://arabprf.com/?p=3074>
- الأمم المتحدة، برنامج التوعية المعني بالإبادة الجماعية ضد التوتسي لعام 1994 في رواندا والأمم المتحدة، <https://www.un.org/ar/preventgenocide/rwanda/backgrounders.shtml>
- المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2011، ما هي العدالة الانتقالية، [.https://www.ictj.org/ar/about/transitional-justice](https://www.ictj.org/ar/about/transitional-justice)
- مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2020، رواندا: من الحرب الأهلية إلى التنمية الشاملة، https://www.harmoon.org/reports/%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%AF%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84/#_ftn16